

غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والإنعاقات الدولية

التقرير الإقتصادي السنوي
للعام 2004 مقارنة مع العام 2003

إعداد
صبري الخصيب

نيسان 2005

**التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2004)
مقارنة مع العام (2003)**

المحتويات

1. مقدمة .
2. الناتج المحلي الإجمالي .
3. المالية العامة :
 - الإيرادات والمنع الخارجية .
 - إجمالي الإنفاق .
 - العجز المالي .
 - المديونية الخارجية والداخلية ، والقروض الخارجية المتعاقد عليهما 0
 - برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي 0
 - مصادر عوائد التخاصية وإستخداماتها 0
4. التجارة الخارجية :
 - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / الإتفاقيات التجارية / التركيب السلمي) .
 - السلع المعاد تصديرها .
 - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي/الإتفاقيات التجارية /التركيب السلمي).
5. المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار .
6. الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة .
7. بورصة عمان .
8. نشاط المناطق الصناعية المؤهلة .
9. نشاط المناطق الحرة.
10. نشاط ميناء العقبة .
11. النشاط السياحي في المملكة.
12. الشيكات المرترجة.
13. التسهيلات الإنتمانية .
14. العلامات التجارية المسجلة.
15. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2004)

مقارنة مع العام (2003)

مقدمة :

جاءت النتائج الإيجابية التي حققها الإقتصاد الوطني في العام 2004 والتي تؤكدتها مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية ضمن إنسجام كامل واتساق واضح مع الإصلاحات الإقتصادية التي تم تبنيها لضمان تعزيز القدرة على التأقلم مع التطورات والمستجدات الإقليمية والعالمية ، مما يتطلب من مختلف الهيئات الإقتصادية الرسمية والأهلية ، أكثر من أي وقت مضى ، الإستمرار قدماً في انتهاج سياسات إقتصادية ومالية ونقدية حصيفة تعزز قواعد الإنتاج وتحافظ على إستقرار ومتانة الإطار الكلي للإقتصاد الوطني ، وبما يتيح للقطاع الخاص اخذ زمام المبادرة في إستغلال الفرص الإستثمارية المتاحة تجسيدا لدوره الريادي في التنمية الإقتصادية الشاملة.

وإيماناً بأهمية وضرورة معالجة الجذور الحقيقية والأسباب الكامنة وراء الظواهر والمشكلات التي لا زال اقتصادنا الوطني يواجهها ، فقد بذلت الحكومة يداً بيد مع القطاع الخاص خلال العام 2004 المزيد من الجهود اللازمة لتوفير الظروف المناسبة من خلال إيجاد النافذة الإستثمارية حسب المعايير والأصول العالمية والتأكد من قيامها بمهامها على أفضل وجه ، وكذلك هيكلة المؤسسات المعنية بالإستثمار بشكل يؤدي إلى التغلب على أية معيقات قد يواجهها المستثمرون وبما يفضي إلى توفير المزيد من الإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ويوفر لها بيئة إقتصادية وإستثمارية تمكنها من العمل بفاعلية وتوفير فرص العمل باعتبار ان القطاع الخاص ومن خلال إستثماراته يشكل محركاً أساسياً للنمو الإقتصادي.

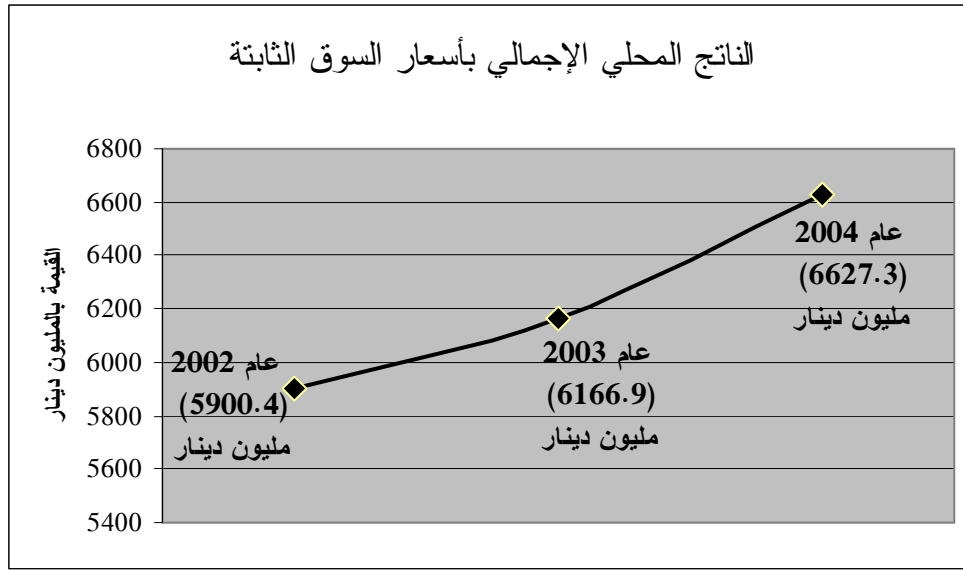
وقد بذلت الجهات المعنية وما تزال ، جهوداً مهمة لمكافحة الفقر والبطالة سواء من خلال توفير الخدمات والبنى التحتية اللازمة أو من خلال رصد المخصصات المالية اللازمة لتقديم المعونات للفئات غير القادرة على العمل أو من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة عبر الصناديق المتخصصة. إضافة إلى مواصلة بذل الجهود لرفع مستوى وكفاءة الخدمات الأساسية للمواطنين ، وخاصة في مجال الصحة والتربية وتنمية الموارد البشرية ، وإيلاء أهمية خاصة لتنظيم سوق العمل ، إلى جانب قيام الحكومة بتكثيف جهودها حالياً للنهوض بالقطاع العام ورفع مستوى فعاليته وكفاءته بما يتلائم واحتياجات المواطنين.

ولا شك أن نمو الإقتصاد الوطني خلال العام 2004 ما كان ليحقق لولا جهود التصحيح المتواصلة التي نفذتها المملكة عبر السنوات الماضية على مختلف الصعد ، لا سيما ما يتعلق منها بالسياستين المالية والنقدية والإنتعاش التجاري على العالم الخارجي ، فضلاً عن إفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً ريادياً في دفع النشاط الإقتصادي

وعملية التنمية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج الخصخصة , وتحديث التشريعات التي تعزز وترسخ مبدأ آلية السوق في النشاط الإقتصادي.

الناتج المحلي الإجمالي :

حقق الإقتصاد الأردني تحسناً ملحوظاً خلال العام (2004) ، حيث أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام 2004 قد بلغ (6627.3) مليون دينار ، مقابل (6166.9) مليون دينار للعام 2003 ، أي بنسبة نمو مقدارها (7.5%) .

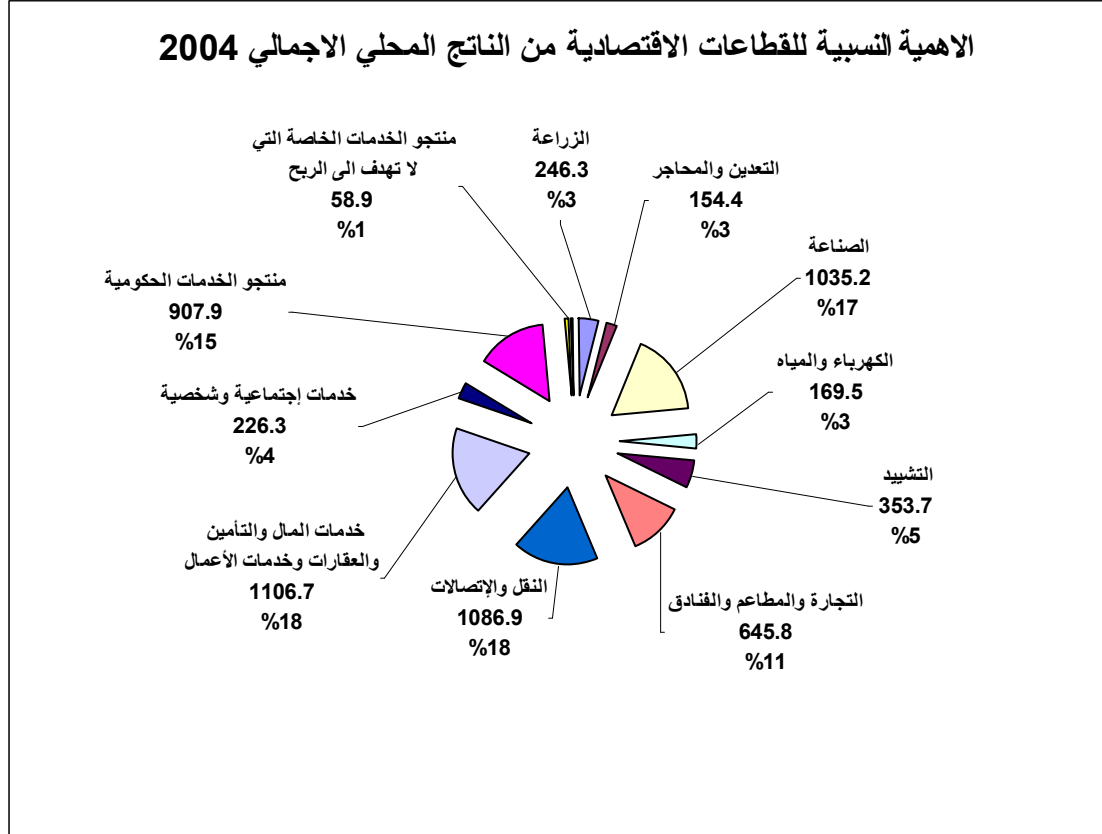


وقد جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام 2004 نتيجة لنمو مختلف القطاعات الإقتصادية في المملكة ، حيث نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (5%) ، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (12.5%) ، قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية بنسبة (5.5%) ، قطاع الزراعة وصيد الاسماك بنسبة (1.4%) ، قطاع الصناعة بنسبة (14%) ، قطاع الانشاءات بنسبة (16%) ، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (11.9%) ، قطاع المال والتأمين بنسبة (8.3%) ، في حين تراجع قطاع التعدين بنسبة (3.8%)0

مما تقدم ، فان نسب النمو الملحوظة في مختلف القطاعات الإقتصادية كانت السبب الرئيس في نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام. وبالرغم من ان الظروف الإقليمية والدولية التي ما تزال تسود المنطقة ، كالحرب في العراق ، واستمرار تفاقم الاوضاع في الاراضي الفلسطينية ، الا ان الاصلاحات الهيكلية التي تزامنت مع النمو الاقتصادي الوطني كانت كفيلة باستمراريته بشكل طبيعي،

وهذا ناتج عن نمو فعلي مستند الى قواعد واساسيات اقتصادية وطنية تتسجم مع ما يتطلبه الانخراط في الاقتصاد الدولي.

« وفيما يلي رسم توضيحي يبيّن قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها :



المالية العامة :

انطلق مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2005 ضمن اطار متكامل يراعي مختلف التطورات السياسية والاقتصادية المحلية منها والاقليمية والدولية ، فالاحداث التي تشهدها المنطقة والتي تعكس بظلالها على العديد من البلدان ، تضع امام المملكة مجموعة من التحديات التي يتوجب التعامل معها بحكمة وموضوعية ، حيث ان المنطقة لا تزال متأثرة بوطأة الاحداث في فلسطين والعراق .

وقد اسفرت هذه التطورات وغيرها عن ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية فاقت كل التوقعات بما في ذلك التوقعات المحلية التي بُنيت عليها موازنة العام 2004 ، مما كان له انعكاسات واضحة على الموازنة العامة. وبالرغم من هذه الانعكاسات الا ان الاقتصاد الوطني شهد نموا مميزا خلال العام الماضي

تجاوزت نسبته ما حققه كثير من دول العالم ، مما يؤكد على ان الاقتصاد الوطني يسير بخطى ثابتة على طريق النمو المستدام ، علماً بان حجم الموازنة المقدر للعام 2005 هو (3330) مليون دينار .
وفيما يلي البنود المتعلقة بالمالية العامة للعام 2004:

أولاً : الإيرادات والمنح الخارجية :

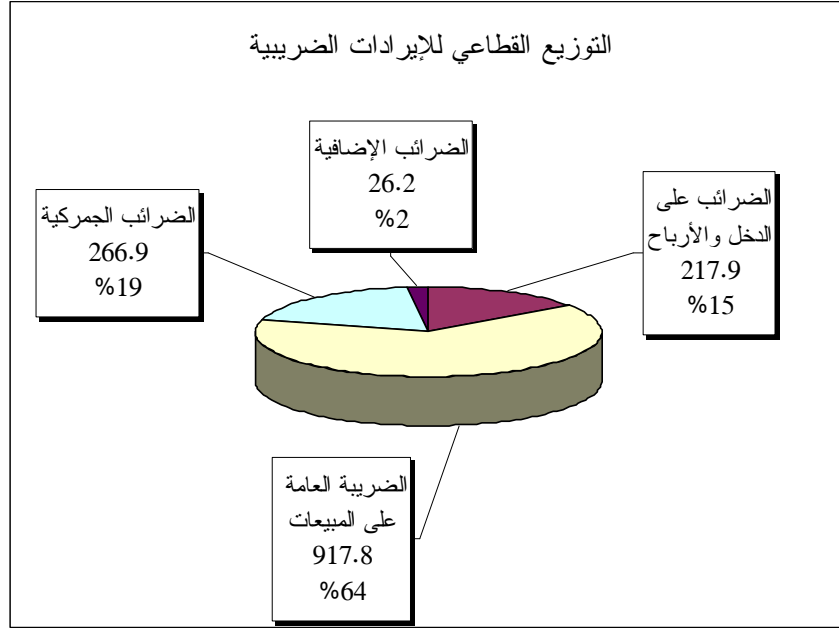
بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العام 2004 ما قيمته (2805.6) مليون دينار مقابل (2452.1) مليون دينار خلال العام 2003، أي بزيادة مقدارها (353.5) مليون دينار وبنسبة نمو (14.4%) ، وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته (27.6%) ، وإنخفاض المنح الخارجية بنسبة (14.1%).

أما الإيرادات المحلية ، فقد بلغت خلال العام 2004 ما قيمته (2138.9) مليون دينار مقابل (1675.6) مليون دينار خلال العام 2003 ، أي بارتفاع بلغ (463.3) مليون دينار وبنسبة مقدارها (27.6%) .

(مليون دينار)

الايـرادات الضريبية	2003	2004 (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والارباح	195.4	217.9	11.5
الضرائب على المعاملات المحلية (الضريبة العامة على المبيعات)	657.2	917.8	39.6
الضرائب على التجارة الخارجية (الضرائب الجمركية)	209.4	266.9	27.4
الضرائب الاضافية	21.2	26.2	23.5
المجموع	1083.2	1428.8	32

وقد جاء الإرتفاع في الإيرادات المحلية بشكل رئيس نتيجة لإزدياد كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية واقساط القروض المستردة. وجاءت زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة لارتفاع في حصيله الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل والرسوم الجمركية ، وغيرها. فيما جاءت الزيادة في الإيرادات غير الضريبية محصلة لارتفاع في بندي الرخص والرسوم والإيرادات المختلفة.



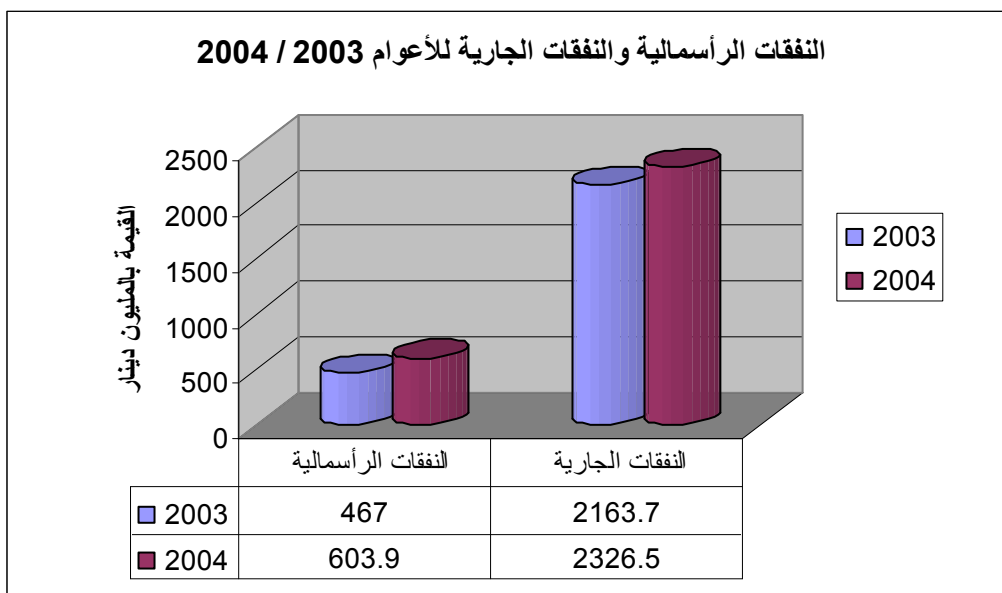
ثانياً: إجمالي الإنفاق:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام 2004 ما قيمته (2930.4) مليون دينار، مقابل (2630.7) مليون دينار خلال العام 2003 مسجلاً بذلك زيادة مقدارها (299.7) مليون دينار ونسبتها (11.4%) .

حيث بلغت النفقات الجارية خلال العام 2004 ما قيمته (2326.5) مليون دينار مقابل (2163.7) مليون دينار خلال العام 2003 ، أي بزيادة مقدارها (162.8) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (7.5%) .

أما النفقات الرأسمالية ، فقد ارتفعت أيضاً لتصل إلى (603.9) مليون دينار للعام 2004 بزيادة مقدارها (136.9) مليون دينار وبنسبة نمو (29.3%) ، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام 2003 والبالغة في حينه (467) مليون دينار.

وترجع الزيادة في إجمالي الإنفاق إلى نمو النفقات الجارية نتيجة الزيادة في دعم المحروقات ، وارتفاع النفقات الرأسمالية نتيجة تزايد وتيرة إنجاز وتنفيذ المشاريع التنموية في المملكة خلال العام 2004.



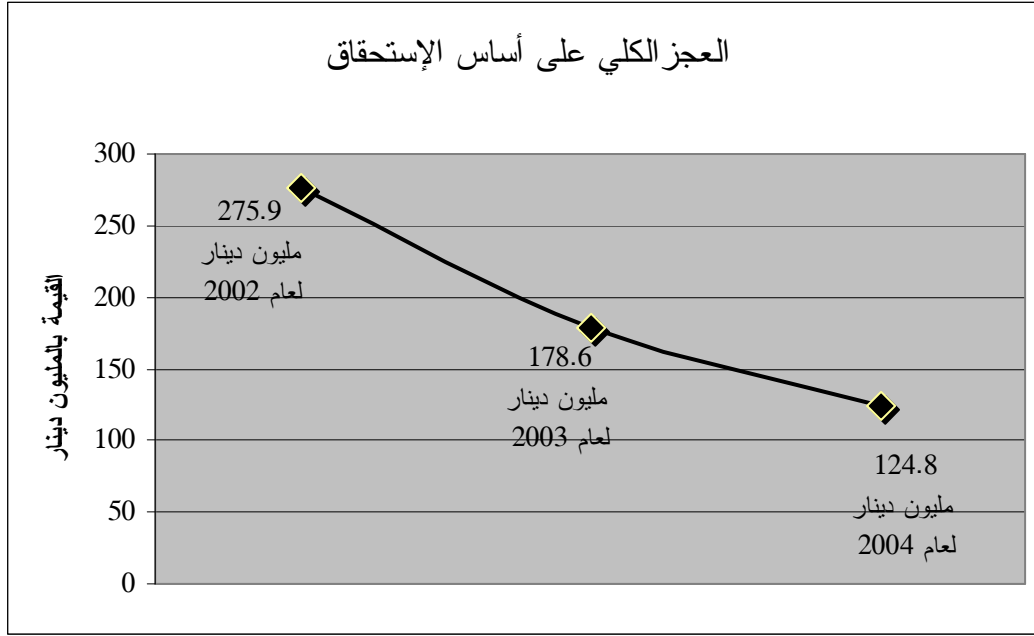
ثالثاً: العجز المالي :

أفضت التطورات التي شهدتها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة إلى تراجع ملحوظ في العجز المالي الكلي للموازنة العامة ليصل إلى (124.8) مليون دينار خلال العام 2004 ، أو ما نسبته (1.6%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2004 ، منخفضاً بذلك عن العجز المسجل في العام 2003 بحوالي (53.8) مليون دينار ، والذي بلغ في حينه (178.6) مليون دينار و لدى استبعاد الفوائد المجدولة والبالغة (67.9) مليون دينار للعام 2004 من العجز المالي الكلي وصولاً الى العجز النقدي ينخفض العجز المالي للموازنة ليصل الى (56.9) مليون دينار مقابل (79) مليون دينار خلال العام 2003. وتجدر الإشارة الى ان العجز المالي في العام 2004 هو الأدنى منذ العام 1996 ، سواء تم النظر اليه بالقيمة المطلقة او كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

وفيما يلي جدول يبين العجز المالي للموازنة العامة خلال عامي
: 2004/2003

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	2004	2003	
30.1-	124.8-	178.6-	العجز الكلي بما في ذلك الفوائد المجدولة (على أساس الإستحقاق)
28-	56.9-	79-	العجز الكلي باستثناء الفوائد المجدولة (على الأساس النقدي)



رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية :

المديونية الخارجية:

أظهرت البيانات السنوية ان الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام 2004 إنخفض ليصل إلى (5349) مليون دينار أو ما نسبته (69.7%) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2004 ، مقابل (5392) مليون دينار أو ما نسبته (76.4%) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية العام 2003 ، أي بانخفاض مقداره (43) مليون دينار وبنسبة (0.7%) .

وقد جاء هذا الانخفاض في رصيد المديونية الخارجية على الرغم من الارتفاع الملحوظ في اسعار صرف العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الامريكي ، مما اثر سلباً على رصيد المديونية الخارجية بحوالي (163.7) مليون دينار ، وهذا يعني ان المبالغ المسددة في العام 2004 قد فاقت مجموع المسحوبات والفوائد المجدولة بحوالي (206.7) مليون دينار .

علماً بأن اجمالي خدمة الدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) على الاساس النقدي للعام 2004 قد بلغ (492.4) مليون دينار ، منها (381.9) مليون دينار أقساط و(110.5) مليون دينار فوائد .

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

بلغ إجمالي القروض الخارجية المتعاقد عليها خلال العام 2004 حوالي (133.1) مليون دينار ، أو ما يعادل (178.5) مليون دولار أمريكي ، توزعت كما يلي:

- قروض امريكية بقيمة (28.6) مليون دولار لتمويل شراء حبوب.
- قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة (38) مليون دولار لقطاع النقل.
- قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة (40.7) مليون دولار لقطاع النقل.
- قرض من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة (26.7) مليون دولار لقطاع الصحة.
- قرض ايطالي بقيمة (5.4) مليون دولار لقطاع الدفاع والأمن.
- قرض كوري بقيمة (24) مليون دولار لقطاع المياه والصرف الصحي.
- قرض صيني بقيمة (24.1) مليون دولار لتمويل مشاريع تنموية.

أثر ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الاردني على رصيد المديونية الخارجية:

(مليون دينار)

العملة	الرصيد القائم في نهاية عام 2004 وبأسعار صرف نهاية عام 2003	الرصيد القائم في نهاية عام 2004 وبأسعار صرف	أثر فرق سعر الصرف على رصيد المديونية
يورو	1133.8	1221.3	87.4
ين ياباني	1126.9	1154.5	27.5
جنيه استرليني	420.7	452.6	31.8
وحدة حقوق السحب الخاصة	288.2	300.2	12
باقي العملات	2215.2	2220	4.81
المجموع	5185	5348.7	163.6

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل مشاريع اقتصادية وتنموية مختلفة خلال العام 2004 حوالي (122.6) مليون دينار ، شكلت السحوبات على قروض المؤسسات الدولية منها ما نسبته (72.3%) ، في حين شكلت قروض الدول الصناعية النسبة المتبقية والبالغة (27.7%) ، وكما موضح في الجدول ادناه:

المصدر	قيمة المسحوبات (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
دول صناعية	33.9	27.7
اسبانيا	1.3	1.1
اليابان	10.5	8.6
المانيا	3.9	3.2
فرنسا	4.3	3.5
ايطاليا	7.4	6.1
الولايات المتحدة	6	5
بلجيكا	0.2	0.2
مؤسسات دولية	88.7	72.3
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	24	19.6
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	1.1	0.9
البنك الاسلامي للتنمية - جدة	12.7	10.4
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	42.9	35
صندوق (الوبك)	0.5	0.4
صندوق أبو ظبي	5.9	4.8
بنك نورديك للاستثمار	1.4	1.2
المجموع	122.6	100

المديونية الداخلية:

بلغ صافي الدين العام الداخلي (حكومة مركزية / موازنة) في نهاية العام 2004 ما قيمته (1980) مليون دينار أو ما نسبته (25.8%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2004 ، مقابل (1711) مليون دينار في نهاية العام 2003 ،

وذلك بنسبة إرتفاع مقدارها (15.7%) ، ويعود هذا الارتفاع بصورة رئيسة إلى إصدار سندات وأذونات لتمويل عجز الموازنة ، إلى جانب الأثر الناتج عن السياسة التي تبنتها وزارة المالية بهدف إعادة هيكلة الدين العام 0

مجموع الدين العام:

في ضوء التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية ، فقد بلغ صافي الدين العام في نهاية العام 2004 ما قيمته (7141) مليون دينار ، أو ما نسبته (93.1%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2004 ، مقابل (7095) مليون دينار أو ما نسبته (100.6%) من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2003 0

القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	
5349	69.7	المديونية الخارجية
1980	25.8	المديونية الداخلية
7141	93.1	صافي الدين العام

خامساً: برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي:

ضمن الجهود الحكومية المبذولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز اسس التنمية المستدامة ، بشكل يسهم في التأثير بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطنين ، تم في بداية العام 2002 اقرار خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي والبرنامج التنفيذي للمشروعات والسياسات والتشريعات التي تضمنتها الخطة. وقد تضمن قانون الموازنة العامة للدولة للأعوام 2002 و 2003 و 2004 مخصصات لعدد من المشاريع المدرجة ضمن تلك الخطة لتمويلها من خلال المساعدات الخارجية الإضافية واستخدام حزم يسير من عوائد التخصيص.

وقد بلغ اجمالي إيرادات حساب برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال عامي 2002 و 2003 و 2004 حوالي (418.2) مليون دينار ، وكانت على النحو التالي:

(مليون دينار)

المجموع	2004	2003	2002	
378.2	144.1	160.9	73.2	المنح
40	0	0	40	عوائد التخصيص
418.2	144.1	160.9	113.2	المجموع

أما المبالغ المصروفة ضمن هذا البرنامج فقد بلغت حوالي (408.3) مليون دينار حتى 2004/12/31 ، وتركزت هذه المصروفات على مجموعة من المشاريع الاقتصادية ، منها مشاريع برامج التدريب المهني ، مشاريع انشائية للطرق ، مشاريع المياه والسدود ، المشاريع المتعلقة بالأبنية المدرسية ، المشاريع المتعلقة بالجامعات الرسمية وحوسبتها ، البرامج المتعلقة بتعزيز الانتاجية ، صندوق المعونة الوطنية / برنامج الدخل التكميلي ، المشاريع المتعلقة بالصحة.

سادساً: مصادر عوائد التخاصية واستخداماتها:

بلغ إجمالي عوائد تخاصية كل من شركة الإتصالات الأردنية والاسمنت الأردنية والملكية الأردنية وغيرها ما مجموعه (703.9) مليون دينار كما في 2004/12/31 ، وكما يلي:

العائد (مليون دينار)	الشركة
468.1	شركة الإتصالات الأردنية
79.8	شركة الاسمنت الأردنية
63.6	الملكية الأردنية
2.3	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة (المعابر)
1.2	حصة التخاصية من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفاة البترول الأردنية
0.314	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعددين
87.2	شركة البوتاس العربية
1.1	عوائد عقود ايجار / هيئة تنظيم قطاع النقل
703.9	المجموع

أما عن استخدام عوائد التخاصية ، فقد تم استخدام حوالي (383.7) مليون دينار من صافي عوائد تخاصية الشركات المذكورة في الجدول اعلاه ، وقد تم استخدامها على النحو التالي:

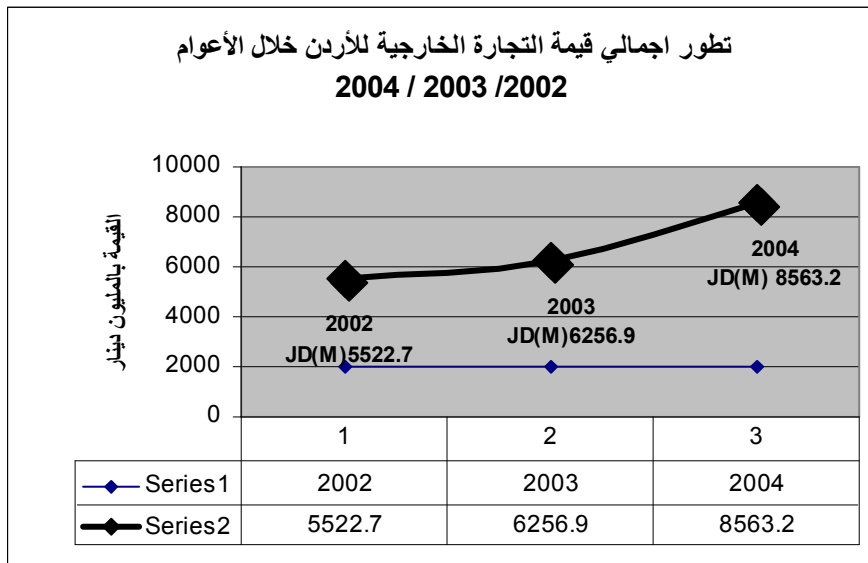
- شراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون اسبانية بقيمة (172.3) مليون دينار.
- إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (224) مليون دينار ، تم على اثرها استرداد ضمانات سندات بقيمة (117.2) مليون دينار ، وبذلك يصبح صافي المبلغ المدفوع لإعادة هيكلة هذه الديون من حساب عوائد التخاصية (106.7) مليون دينار.

- تمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي بقيمة (40) مليون دينار.

وبلغت قيمة الاستخدامات الاخرى لعوائد التخاصية حوالي (64.6) مليون دينار ، تم انفاقها على عدد من المشاريع التنموية ، أهمها مشروعا مياه اللجون والكوردور ، المراكز الجمركية/العقبة ، الطرق القروية والزراعية ، مستشفى الملك المؤسس عبدالله الاول ، مستشفى الجامعة الاردنية ، جامعة الحسين بن طلال ، شراء عقارات للدوائر الحكومية ، ومشاريع الصرف الصحي.

التجارة الخارجية :

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية للاردن خلال العام 2004 (8563.2) مليون دينار بنسبة ارتفاع ملحوظة مقدارها (36.8%) ، مقارنة بقيمة إجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2003 والبالغة (6256.9) مليون دينار .



ويمكن تفصيل مؤشرات التجارة الخارجية للاردن على النحو التالي:

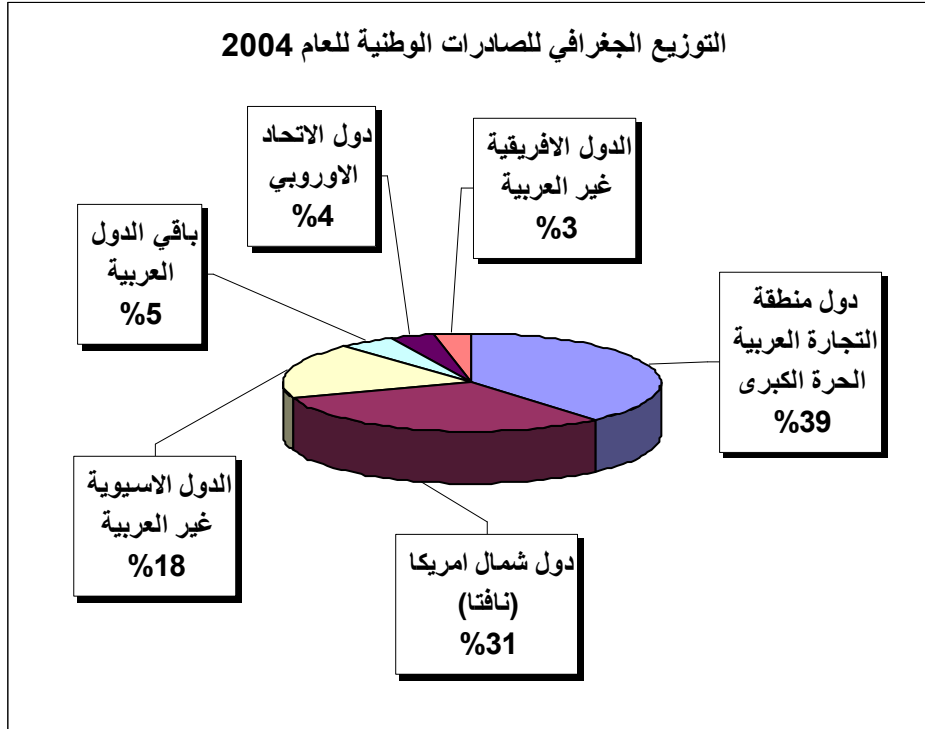
◀ أولاً : الصادرات الوطنية :

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2004 إلى ما مجموعه (2334.1) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (39.3%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2003 والبالغة في حينه (1675.1) مليون دينار .

وقد شكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (27.3%) من إجمالي التجارة الخارجية لعام 2004 ، في حين شكلت ما نسبته (26.8%) لعام 2003 .

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية :

توزعت الصادرات الوطنية على مجموعات من الدول العربية والاجنبية ، حيث احتلت دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما نسبته (38.1%) من إجمالي الصادرات الوطنية ، دول شمال امريكا (نافتا) (31%) ، الدول الآسيوية غير العربية (18.1%) ، باقي الدول العربية (4.8%) ، دول الاتحاد الاوروبي (3.8%) ، الدول الافريقية غير العربية (3.2%) لعام 2003



الصادرات وفقاً للاتفاقيات التجارية :

توزعت نسبة كبيرة من الصادرات الوطنية إلى مختلف بلدان العالم عبر مجموعة من الاتفاقيات التجارية التي تنص على بعض المزايا والإستثناءات أهمها الاعفاء الجمركي وإزالة القيود الكمية والنوعية ، وفيما يلي جدول يبين توزيع هذه الصادرات حسب الاتفاقيات التجارية:

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	2004	2003	الاتفاقية
35	1407.6	1042.5	دول منظمة التجارة

			العالمية
59	660	415.1	المناطق الصناعية المؤهلة
3116.7	19.3	0.6	اتفاقية دول (الافتا)
8.3	72.7	67.1	اتفاقية الشراكة الأوروبية
36.6	888.5	650.4	اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

التركيب السلعي للصادرات الوطنية :

تركز التركيب السلعي للصادرات الوطنية على عدة مجموعات من السلع ، حيث احتلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته (22%) من قيمة الصادرات الوطنية ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات ما نسبته (13.3%) ، المصنوعات المتنوعة - كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك (35.7%) ، وما نسبته (6.7%) لمجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ، (8.7%) للمواد الغذائية والحيوانية الحية ، (4.6%) لمجموعة الآلات ومعدات النقل ، (5.2%) لمجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ، وأخيراً مجموعة المشروبات والتبغ التي شكلت ما نسبته (2%) من إجمالي قيمة الصادرات الوطنية .

◀ ثانياً : السلع المعاد تصديرها :

إنخفضت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2004 لتصل إلى (466.2) مليون دينار وبما نسبته (-8.6%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2003 والبالغة (509.8) مليون دينار .

هذا وقد شكلت السلع المعاد تصديرها ما نسبته (5.5%) من إجمالي التجارة الخارجية لعام 2004 ، وما نسبته (8.2%) لعام 2003 .

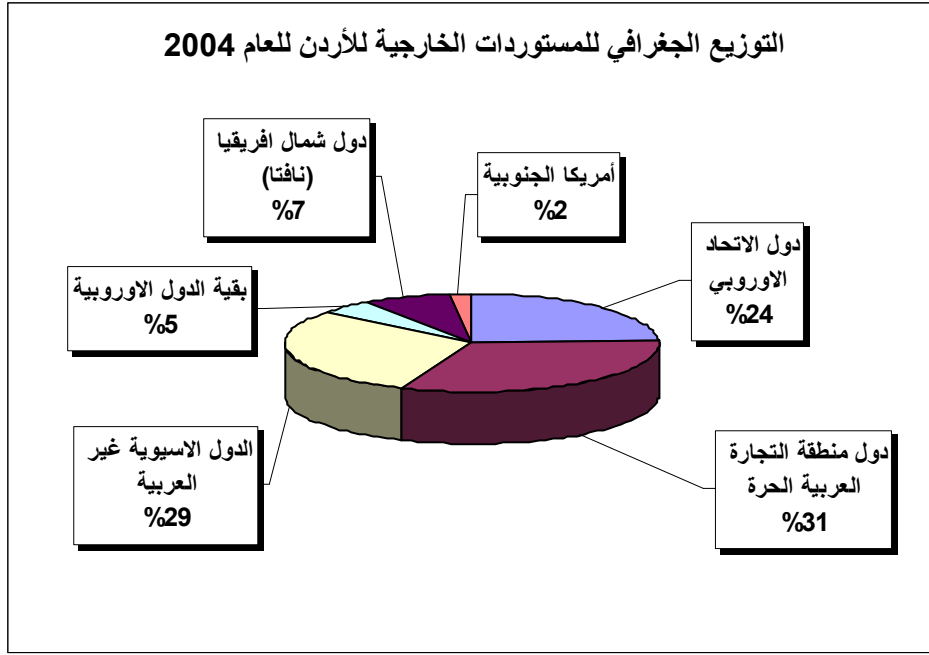
◀ ثالثاً : المستوردات الخارجية :

ارتفعت قيمة المستوردات الخارجية للاردن خلال العام 2004 لتصل إلى (5762.9) مليون دينار بنسبة ارتفاع لم يسبق لها مثل خلال السنوات الاخيرة مقدارها (41.5%) مقارنة بقيمة المستوردات الخارجية خلال العام 2003 والبالغة في حينه (4072) مليون دينار .

وقد شكلت المستوردات الخارجية ما نسبته (67.2%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2004 ، وما نسبته (65%) لعام 2003 .

التوزيع الجغرافي للمستوردات الخارجية للاردن:

احتلت دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما نسبته (30.7%) من إجمالي المستوردات الخارجية للاردن، وتوزعت النسب الاخرى على النحو التالي: الدول الآسيوية غير العربية (28.8%) ، دول الاتحاد الاوروبي (23.6%) ، بقية الدول الاوروبية (4.6%) ، دول شمال أفريقيا (نافتا) (7.1%) ، أمريكا الجنوبية (1.9%) ، دول الجمعية الاوروبية للتبادل الحر (إفتا) (1.5%) ، الدول الافريقية غير العربية (0.6%).



المستوردات وفقاً للاتفاقيات التجارية :

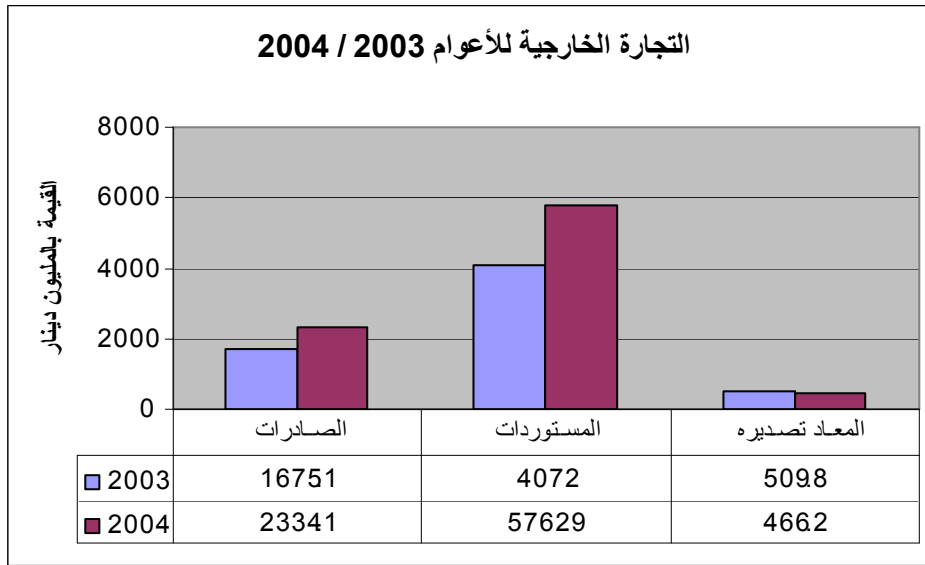
توزعت مستوردات المملكة الخارجية عبر الاتفاقيات التجارية التي تمنح العديد من المزايا والاعفاءات الجمركية وإزالة القيود الكمية والنوعية ، وفيما يلي جدول يبين توزيع هذه المستوردات حسب الاتفاقيات التجارية:

(مليون دينار)

الإتفاقية	2004	2003	نسبة التغير (%)
دول منظمة التجارة العالمية	4116.9	3039.9	35.4
اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا	388.1	276.2	40.5
اتفاقية دول (الافتا)	83.8	56.6	48.1
اتفاقية الشراكة الاوروبية	1359.3	1084.7	25.3
اتفاقية منطقة	1771	1120.9	58

التركيب السلعي للمستوردات الخارجية :

يمكن تقسيم التركيب السلعي للمستوردات الخارجية للأردن على النحو التالي : الآلات ومعدات النقل (23.4%) ، بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة - كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية (20.8%) ، المواد الغذائية والحيوانات الحية (12.3%) ، الوقود المعدني ومواد التشحيم (17.8%) ، المواد الكيماوية (10.3%) ، مصنوعات متنوعة كالملابس والاحذية (6.4%) ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات (2%) ، أصناف ومعاملات غير مصنفة (3%) ، بينما شكلت مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (2.8%) من إجمالي المستوردات الخارجية للأردن .



لا شك أن قيمة التجارة الخارجية للأردن بمختلف قطاعاتها ومستوياتها كانت في تحسن دائم خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن نمو التجارة الخارجية خلال العام 2004 كان مميزاً بالارتفاع والنمو الملحوظ بقيمة المستوردات الخارجية التي ارتفعت بنسبة (41.5%) ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بشكل ملموس خاصة وان المستوردات قد نمت خلال العام 2003 بما نسبته (11.1%) وبنسبة (3%) فقط خلال العام 2002 ، أما الصادرات الوطنية فقد بلغت نسبة نموها خلال العام 2004 (39.3%) ، وتعتبر أيضاً نسبة مميزة مقارنة بنسب النمو التي حققتها الصادرات الوطنية خلال الاعوام الاخيرة السابقة ، حيث بلغت لعام 2003 ما نسبته (5.3%) وما نسبته (15.1%) للعام 2002 ، وبالتالي أصبح واضحاً ان

نسبة نمو التجارة الخارجية برمتها والتي بلغت (36.8%) كانت نتيجة للإرتفاع الملحوظ في قيمتي الصادرات الوطنية والمستوردات الخارجية خلال العام 2004، أما السلع المعاد تصديرها فقد إنخفضت بشكل ملموس وبنسبة (8.5%) بعد ان كانت قد حافظت على نموها خلال الاعوام الاخيرة الماضية حيث نمت بما نسبته (19.7%) خلال العام 2003 وبما نسبته (48.4%) خلال العام 2002 . وبالرغم من تزامن إرتفاع الصادرات الوطنية والمستوردات الخارجية بنسب متقاربة ، إلا ان فجوة الميزان التجاري قد إتسعت نتيجة إرتفاع قيمته بنسبة (57%) نظراً لارتفاع قيمة المستوردات الخارجية وانخفاض قيمة السلع المعاد تصديرها بنسب تفوق إرتفاع قيمة الصادرات الوطنية.

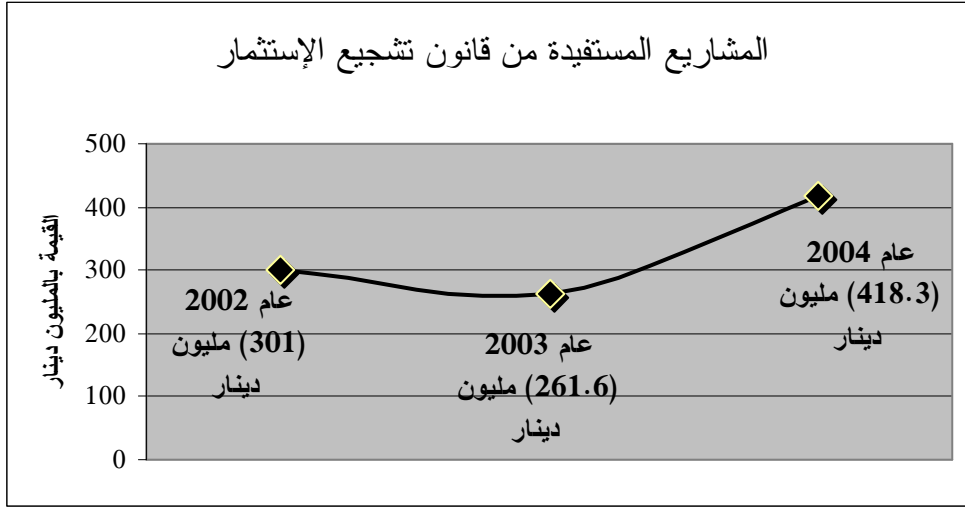
◀ وفيما يلي جدول يبين تطور التجارة الخارجية للاردن للاعوام 2004/2003:

(مليون دينار)

عام 2004		عام 2003			
نسبة التغير (%)	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	
39.3	27.3	2334.1	26.8	1675.1	الصادرات الوطنية
8.6-	5.5	466.2	8.2	509.8	السلع المعاد تصديرها
41.5	67.2	5762.9	65	4072	المستوردات
36.8	%100	8563.2	%100	6256.9	المجموع
57	—	2962.6-	—	1887.1-	الميزان التجاري

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

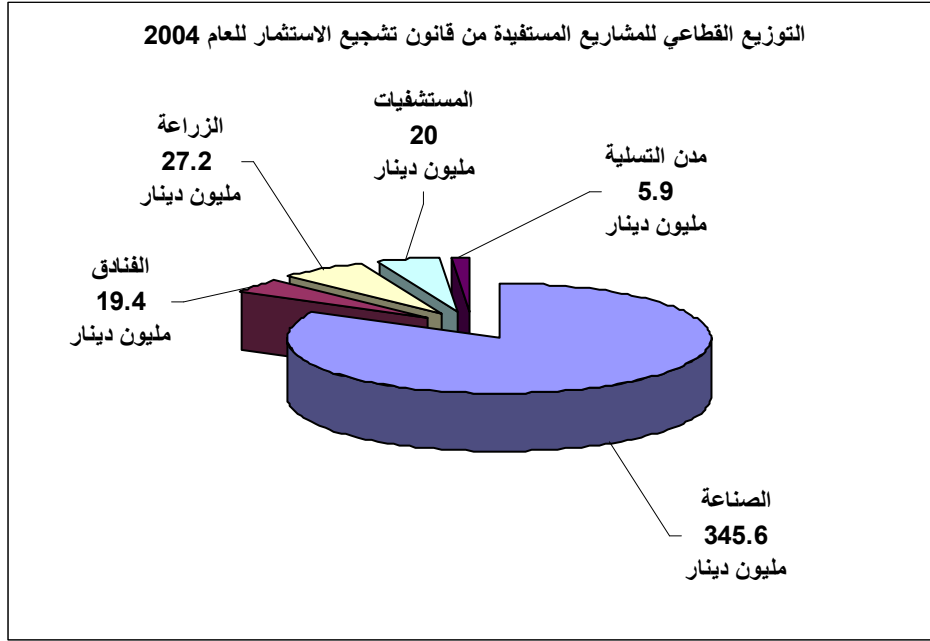
بلغ عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2004، (421) مشروعاً بنسبة زيادة مقدارها (46.1%) مقارنة بعدد المشاريع لعام 2003 والبالغ (288) مشروعاً ، وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال المسجلة لهذه المشاريع لعام 2004 ما قيمته (418.3) مليون دينار بنسبة زيادة مقدارها (60%) مقارنة بقيمة رؤوس أموال المشاريع لعام 2003 والبالغة (261.6) مليون دينار .



ويعود الإرتفاع الملحوظ في قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار إلى إزدياد اعداد ورؤوس اموال المشاريع المستثمرة خلال العام 2004 في مختلف قطاعات الصناعة والفنادق والزراعة والمستشفيات ومدن التسلية والترويج السياحي.

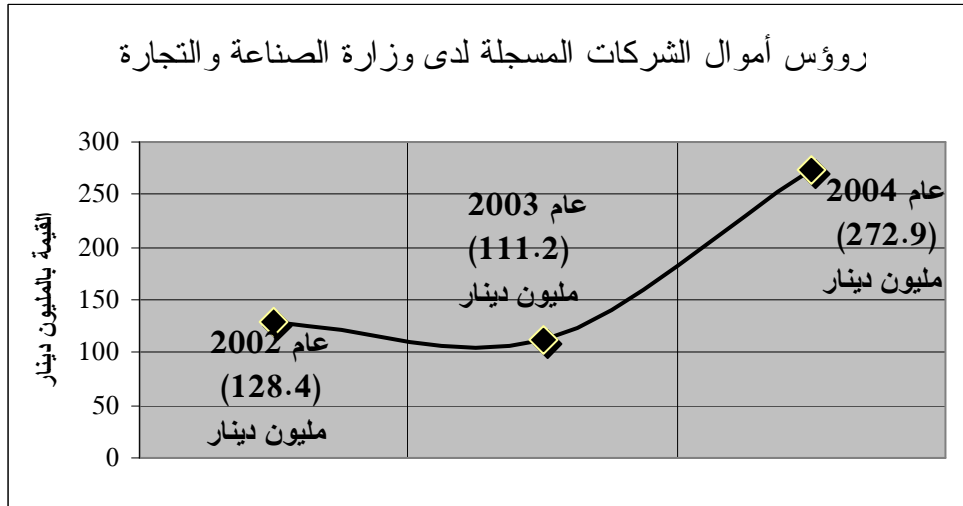
وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للاعوام 2003/2004 :

2004			2003			القطاع
العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	
376	345.6	82.6	261	239.6	91	الصناعة
16	19.4	4.6	6	12.3	5	الفنادق
22	27.2	6.5	16	5.8	2.3	الزراعة
6	20	4.8	4	3.8	1.6	المستشفيات
1	5.9	1.3	1	0.090	0.04	مدن التسلية
421	418.3	%100	261.6	245.8	%100	المجموع



الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

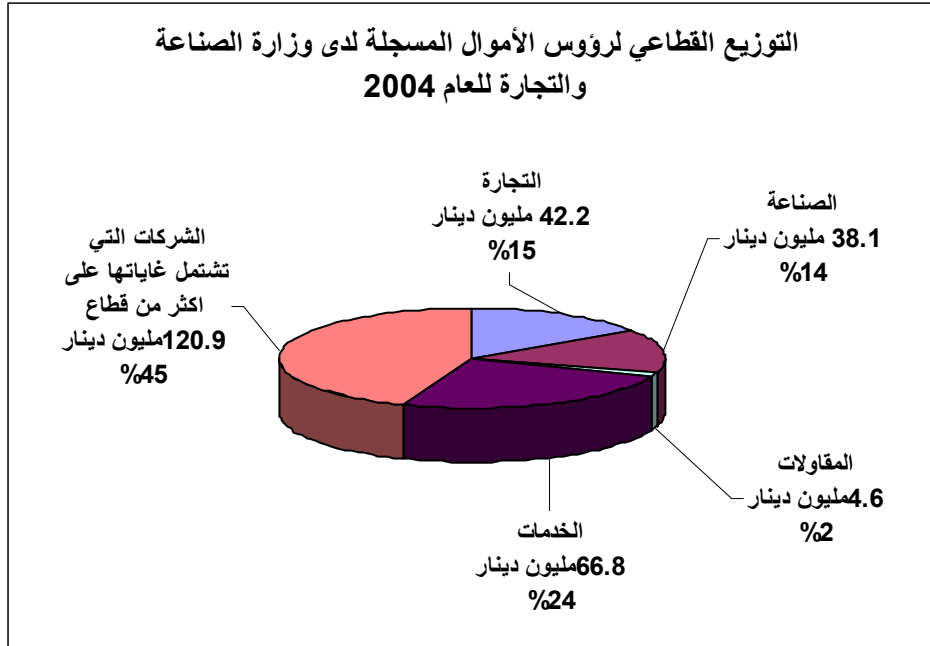
بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال عام 2004 ما قيمته (272.9) مليون دينار مقابل (111.2) مليون دينار خلال عام 2003 ، أي بزيادة مقدارها (161.7) مليون دينار ونسبتها (145.4%) .



وقد بلغ اجمالي عدد الشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام 2004 (6485) شركة بنسبة زيادة مقدارها (28%) مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال العام 2003 والبالغ (5067) شركة.

◀ وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة للاعوام 2004/2003 :-

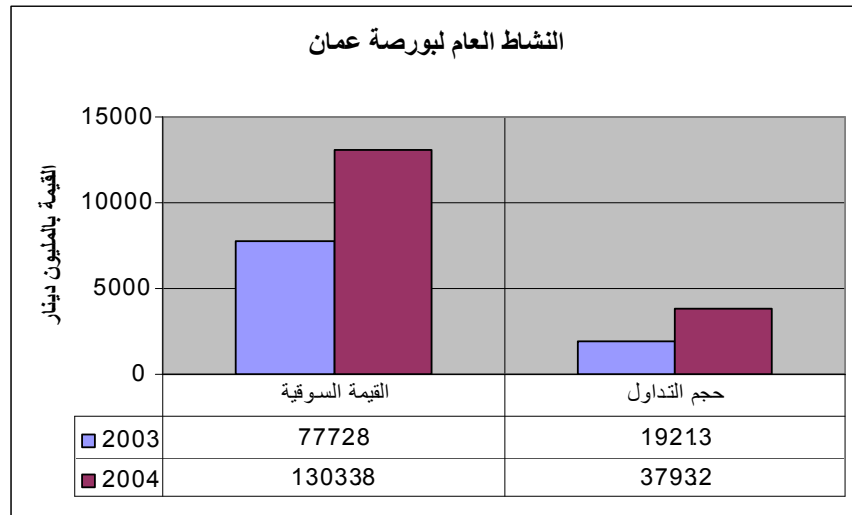
نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)	2004			2003			
	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	
42	15.5	42.2	1984	26.7	29.7	1617	التجارة
284	14	38.1	576	9	9.9	419	الصناعة
200	0.1	0.3	11	0.1	0.1	9	الزراعة
64.2	1.6	4.6	80	2.5	2.8	56	المقاومات
232	24.5	66.8	1805	18	20.1	1379	الخدمات
148	44.3	120.9	2029	43.7	48.6	1587	الشركات التي تشتمل غاياتها على اكثر من قطاع
145.4	%100	272.9	6485	%100	111.2	5067	المجموع



بورصة عمان :

شهدت مؤشرات أداء السوق الثانوية في بورصة عمان تحسناً ملحوظاً خلال العام 2004 ، حيث إرتفع حجم التداول إلى مستويات غير مسبوقه منذ تأسيس السوق ليصل إلى (3793.2) مليون دينار ، مقارنة مع (1921.3) مليون دينار

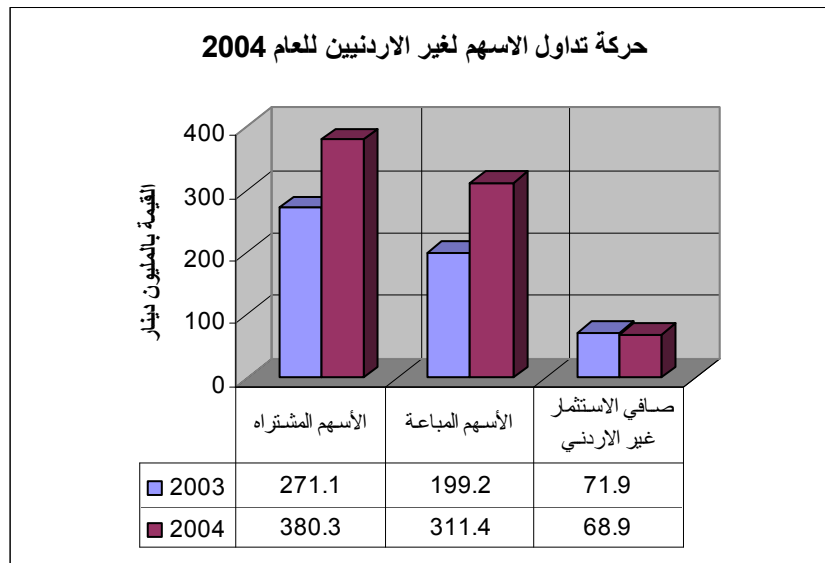
خلال العام 2003 ، بنسبة إرتفاع مقدارها (97.4%) وكذلك إرتفع عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان ليصل إلى (192) شركة خلال العام 2004 ، مقابل (161) شركة مدرجة بنهاية العام 2003 0
كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام 2004 لتصل إلى (13033.8) مليون دينار ، بنسبة نمو مقدارها (67.6%) ، مقابل (7772.8) مليون دينار للعام 2003 0



أما القيمة الإجمالية للأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام 2004 فقد بلغت (380.3) مليون دينار بنمو نسبته (40.2%) مقارنة بقيمة الاسهم المشتراه خلال العام 2003 والبالغة في حينه (271.1) مليون دينار ، وشكلت الاسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الاردنيين ما نسبته (10%) من حجم التداول الكلي ، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام 2004 حوالي (311.4) مليون دينار بنمو ملحوظ نسبته (56%) مقارنة بالاسهم المباعة خلال العام 2003 والبالغة (199.2) مليون دينار. وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الاردني في بورصة عمان ما قيمته (68.9) مليون دينار خلال العام 2004 .

ويعود تحسن أداء بورصة عمان خلال العام 2004 إلى التطور الكبير في البنية التشريعية والتقنية التي شهدتها بورصة عمان ، وقيامها في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة التي تتسم بالعدالة والشفافية وتوفير الحماية التي يحتاجها المستثمر. وكذلك التقدم الملحوظ الذي شهده سوق رأس المال الأردني في مجال الإفصاح والرقابة ، حيث عملت هيئة الأوراق المالية كجهة رقابية وكخطوة باتجاه حماية المستثمرين على تشديد الرقابة على سوق رأس المال من خلال نشر المعلومات الصحيحة والإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية ، إلى جانب التحسن الواضح الذي شهده الإقتصاد الأردني في

السنوات الأخيرة من حيث نسب النمو ، واستمرار إنخفاض أسعار الفوائد على الودائع المصرفية⁰



نشاط المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) :

بلغت قيمة الصادرات من كافة المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2004 (660) مليون دينار ، بزيادة مقداره (244.9) مليون دينار وبنسبة نمو (58.9%) ، مقارنة بقيمة الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2003 والبالغة في حينه (415.1) مليون دينار⁰ وتعتبر مدينة الحسن الصناعية من أهم المناطق التي يتم التصدير من خلالها، حيث بلغت قيمة صادراتها خلال العام 2004 (421.8) مليون دولار أمريكي بزيادة مقداره (100.8) مليون دولار ونسبته (31.4%) ، مقارنة بقيمة الصادرات هذه المنطقة خلال العام 2003 البالغة في حينه (321) مليون دولار.

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	2004	2003	
32	394.2	299.5	محيكات (البسة)
34	0.256	0.190	منتجات بلاستيكية
16	7.4	6.3	أدوية بيطرية وزراعية و أسمدة

6	14	13.1	صناعات هندسية
94-	0.18	0.326	حقائب
185	2.4	0.861	حجر ورخام
80	1	0.588	المنتجات التموينية
	2.3	0	المنتجات الكيماوية
31.4	421.8	321	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن الصادرات من المحيكتات تشكل ما نسبته (93.4%) من إجمالي صادرات مدينة الحسن الصناعية ، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها تشكل نقطة ضعف لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة ، حيث أن القيود الكمية على الواردات الأمريكية من المحيكتات قد تم إزالتها كلياً في بداية العام الحالي 2005 ، وبذلك سوف يكون السوق الأمريكي مفتوح بشكل كامل لهذه السلع من مختلف دول العالم ، ولن يكون هناك أي تفضيل لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة لهذا النوع من السلع

نشاط المناطق الحرة :

سجل عام 2004 تميزاً واضحاً في كافة الأنشطة والإنجازات التي المناطق الحرة بمختلف مستوياتها ، حيث تم التوسع في إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة بافتتاح المنطقة الحرة بالكرامة ، والموافقة على إنشاء خمس مناطق حرة خاصة ليصبح عددها (26) منطقة تعمل في مجالات مختلفة "متعددة الأغراض ، إعلامية ، خدمية ، وصناعية".

وفيما يلي جدول يبين أهم المؤشرات الرئيسية لنشاط المناطق الحرة خلال الاعوام 2004 / 2003 :

نسبة التغير (%)	2004	2003	
98	287	145	عقود الإستثمار (عدد)
5.6	168	159	حجم رأس المال المصرح به (مليون)

			دينار)
10.2	580	526	حجم رأس المال المستثمر الفعلي (مليون دينار)
46.1	2421	1656	البضائع والخدمات الخارجة من المناطق الحرّة (مليون دينار)
36.2	1867	1370	البضائع والخدمات الخارجة من المناطق الحرّة - ترانزيت (مليون دينار)
7.3	170	158.4	حركة المركبات الخارجة - ترانزيت في المنطقة الحرّة / الزرقاء (عدد - الف مركبة)

نشاط ميناء العقبة:

شهدت حركة النقل البحري العالمي نشاطاً وتطوراً غير مسبقين خلال السنوات الاخيرة الماضية ، مما أدى الى ايجاد جو مليء بالتحديات والمنافسة بين ارباب هذه الصناعة لتقديم افضل الخدمات واسرعها.

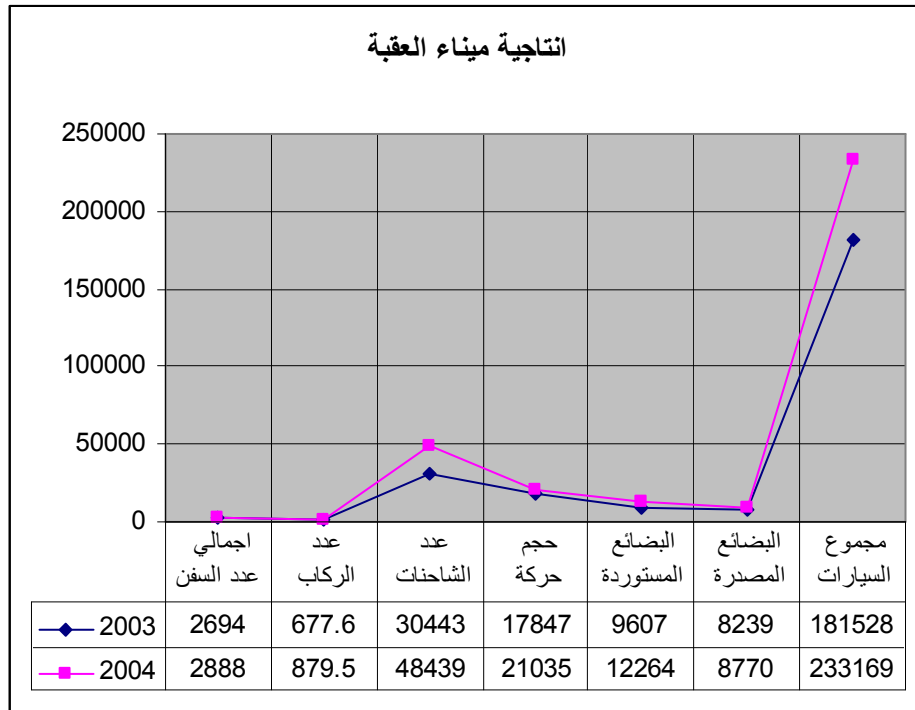
وتسعى مؤسسة الموانئ لمواظبة هذه التطورات من خلال تلبية المتطلبات المحلية والعالمية وتطوير قدرتها وجاهزيتها للتعامل مع كافة المتغيرات والمستجدات المتعلقة بحركة النقل البحري .

فقد ارتفع اجمالي عدد السفن الراسية في ميناء العقبة خلال العام 2004 ليصل الى (2888) سفينة بنسبة نمو (7%) مقارنة بعدد السفن الراسية خلال العام 2003 والبالغة (2694) سفينة ، وارتفع عدد الركاب المارين من خلال ميناء العقبة الى (879534) راكب بزيادة نسبتها (30%) مقارنة بعدد الركاب خلال العام 2003 والذي بلغ (677616) راكب ، وكذلك ارتفع عدد الشاحنات التي

عبرت ميناء العقبة الى نويبع ليصل الى (48439) شاحنة بنمو نسبته (59%) مقارنة بعدد الشاحنات خلال العام 2003 والبالغة (30443) شاحنة.

اما اجمالي حجم حركة المناولة في الميناء فقد بلغ خلال العام 2004 ما مقداره (21035) الف طن بنمو نسبته (18%) مقارنة بحجم حركة المناولة خلال العام 2003 والبالغ في حينه (17847) الف طن ، وارتفع ايضا حجم البضائع المستوردة من خلال الميناء في العام 2004 ليصل الى (12264) الف طن بنمو نسبته (28%) مقارنة بحجم المستوردات المارة عبر الميناء خلال العام 2003 والبالغة في حينه (9607) الف طن ، وكذلك ارتفع حجم السلع المصدرة عبر الميناء خلال العام 2004 ليصل الى (8770) الف طن بزيادة نسبتها (6%) مقارنة بحجم البضائع المصدرة خلال العام 2003 والبالغة (8239) الف طن.

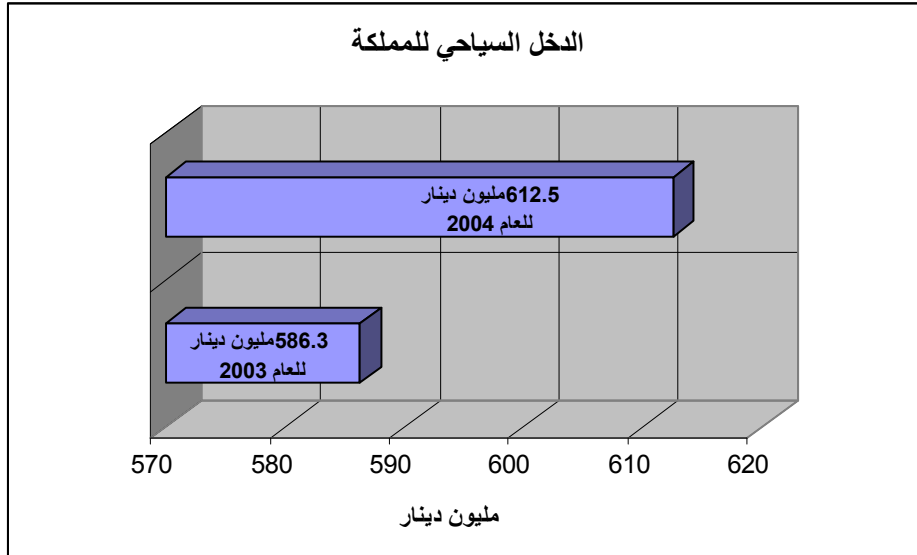
واخيرا فقد ارتفع عدد السيارات المستوردة عبر ميناء العقبة ليصل الى (233169) سيارة خلال العام 2004 بنمو نسبته (28%) مقارنة بعدد السيارات المستوردة عبر الميناء خلال العام الذي سبقه والبالغ في حينه (181528) سيارة.



النشاط السياحي:

تظهر مؤشرات القطاع السياحي في المملكة ارتفاعاً في مستوى الدخل السياحي خلال العام 2004 ، حيث بلغ (612.5) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها

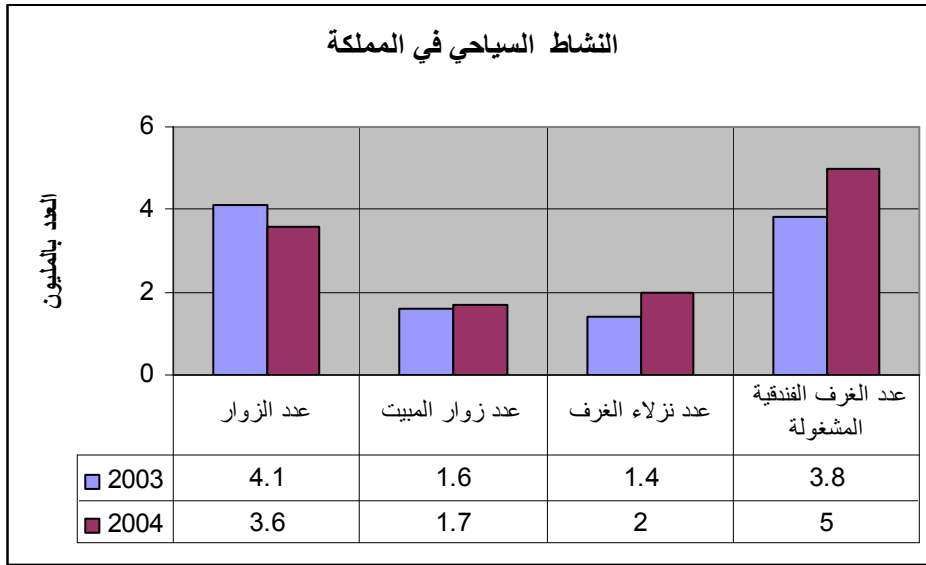
(4.5%) مقارنة بالدخل السياحي خلال العام 2003 والذي بلغ في حينه (586.3) مليون دينار. علماً بأنه لغاية الان لا يوجد مفهوم واضح للنشاط السياحي الذي يمكن احتسابه ضمن الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ان الحصول على رقم حقيقي يتوجب تحديد شمولية القطاع ونسبة كل نشاط سياحي ليتم تقدير نسبة المساهمة الحقيقية.



كما بلغ الدخل المتأتي من المواقع السياحية خلال العام 2004 ما قيمته (2.9) مليون دينار بنسبة نمو (14.7%) مقارنة بقيمة الدخل المتأتي خلال العام 2003 والذي بلغ (2.5) مليون دينار.

أما عدد الزوار القادمين للمملكة فقد انخفض خلال العام 2004 ليصل الى (3.6) مليون زائر بنسبة انخفاض مقدارها (9.9%) مقارنة بعدد الزوار خلال العام 2003 والذي بلغ (4.1) مليون زائر ، الا ان حركة سياحة المبيت ارتفعت لتصل الى (1.7) مليون زائر بنسبة نمو مقدارها (7.1%) مقارنة بعدد زوار المبيت خلال العام 2003 والذي بلغ في حينه (1.6) مليون زائر.

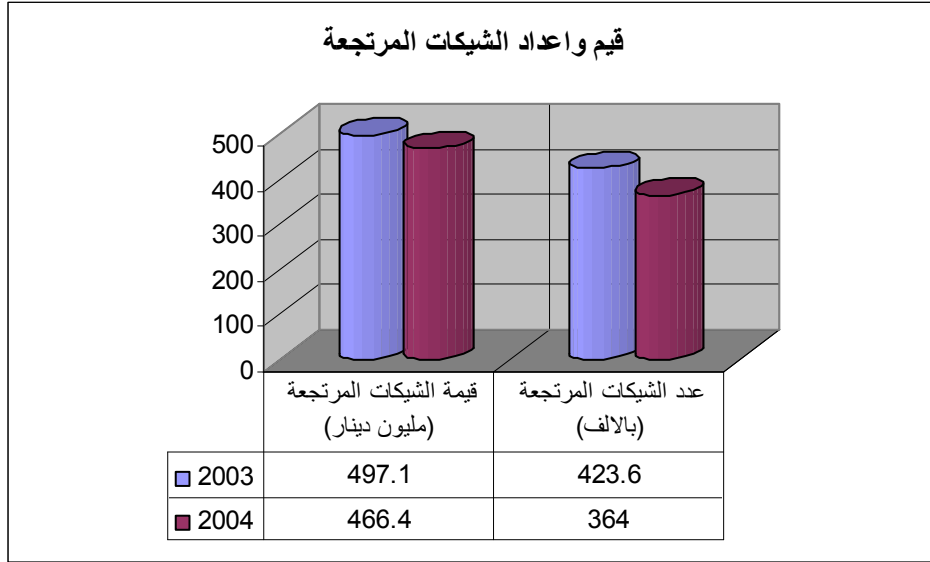
وشهدت الحركة الفندقية انتعاشاً ملحوظاً ، حيث بلغ عدد نزلاء الفنادق حوالي (2) مليون نزير بنسبة نمو مقدارها (37.8%) مقارنة بعدد النزلاء خلال العام 2003 والذي بلغ في حينه (1.4) مليون نزير ، أما بخصوص عدد الغرف الفندقية المشغولة ، فقد بلغت خلال العام 2004 (5) مليون غرفة بنسبة نمو (34%) مقارنة بعدد الغرف الفندقية المشغولة خلال العام 2003 والبالغ في حينه (3.8) مليون غرفة.



الشيكات المرتجعة:

بلغ مجموع قيم الشيكات المرتجعة خلال العام 2004 (466.4) مليون دينار بتراجع مجموعه (30.7) مليون دينار ونسبة (6.1%) مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة لعام 2003 والبالغة (497.1) مليون دينار ، في حين بلغ مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام 2004 (17.4) مليار دينار مقابل (14.2) مليار دينار خلال العام 2003 ، أي بزيادة مقدارها (3.2) مليار دينار ونسبتها (22.5%) .

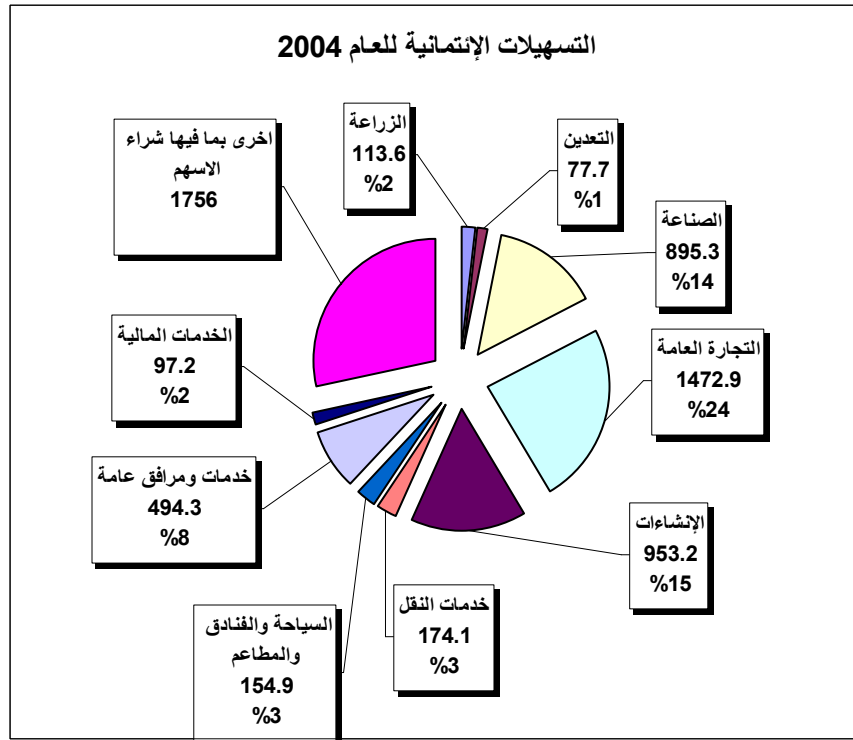
وبالتالي فإن قيمة الشيكات المرتجعة شكلت ما نسبته (2.6%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2004 ، وما نسبته (3.5%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2003 .



التسهيلات الائتمانية :

بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام 2004 ما قيمته (6189.2) مليون دينار ، مقابل (5262.4) مليون دينار للعام 2003 ، أي بزيادة قيمتها (926.8) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (17.6%) .

◀ وفيما يلي رسم توضيحي للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للعام 2004 (بالمليون دينار ، والاهمية النسبية):

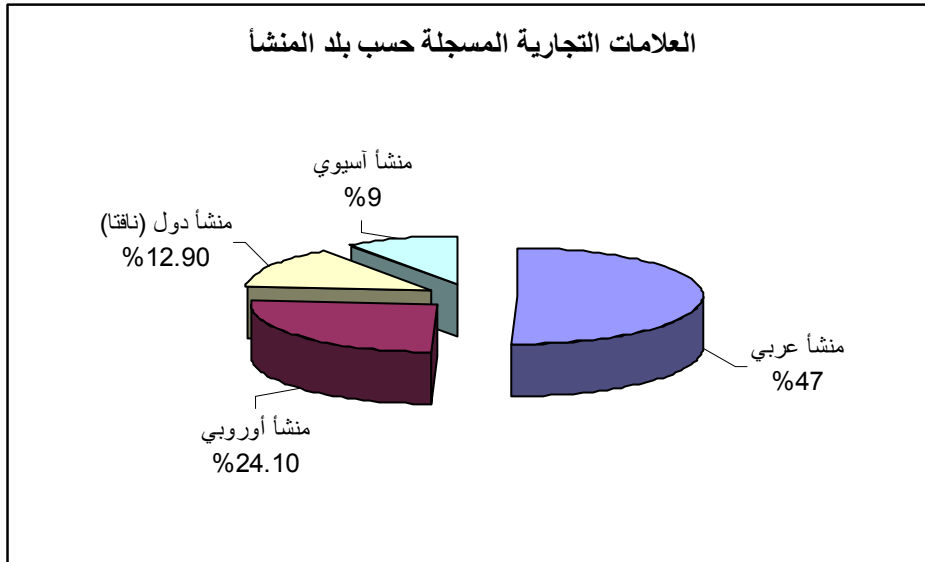


يتضح من الرسم البياني أعلاه أن قطاع التجارة العامة (كعاداته في السنوات الماضية) يستحوذ على النصيب الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة والتي بلغت نسبتها (23.7%) من مجموع التسهيلات الائتمانية ، ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع يشكل النسبة الكبرى من مجموع التسهيلات الائتمانية بشكل دائم وعلى مدار السنوات العشر الأخيرة الماضية (0

العلامات التجارية المسجلة:

بلغ عدد العلامات التجارية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والموافق عليها نهائياً خلال العام 2004 حوالي (4453) علامة ، بانخفاض بلغ (841) علامة ، وبنسبة (15.8%) مقارنة بعدد العلامات التجارية المسجلة خلال العام 2003 والتي بلغت في حينها (5294) علامة.

واستحوذت العلامات التجارية المسجلة خلال العام 2004 ذات المنشأ العربي على ما نسبته (47%) من العلامات التجارية المسجلة ، تلتها دول الاتحاد الاوروبي بنسبة (24.1%) ، دول النافتا (12.9%) ، والدول الآسيوية بنسبة (9%).



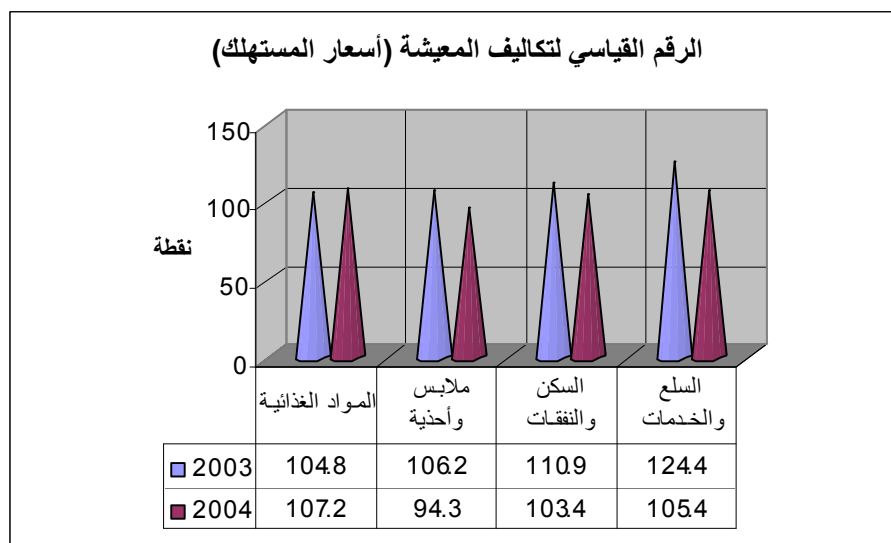
وقد توزعت هذه العلامات التجارية على مجموعة كبيرة من الاصناف ، تركز اكثرها على مواد الصيدلة والطب البيطري ، مستحضرات التبييض والغسيل، اجهزة الشؤون العلمية والملاحية ، الورق والكرتون ، الالبسة واغطية

الرأس ، اللحوم والأسماك ، البن والشاي والكاكاو والسكر والارز ، توفير الطعام والشراب ، الإقامة المؤقتة ، والعناية الطبية والصحية.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة :

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (إعتياداً على الرقم القياسي لعام 1997) قد ارتفع خلال العام 2004 ليصل إلى (115) نقطة ، في حين بلغ خلال العام 2003 ما مقداره (110.7) نقطة ، أي بنسبة نمو مقدارها (3.8%) .

◀ ويتكون الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من عدة مجموعات من السلع ، على النحو التالي :



المراجع الرئيسية :

1. نشرة مالية الحكومة – المجلد السادس/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني 2005) .
2. النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي – المجلد (41) / العدد الثاني (شباط 2005) .
3. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الإستثمار .
4. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة .
5. خطاب مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2005 0

ص0خ/ص0خ